فى مفرق الطريق
بين القومية والعالمية

بقلم الأستاذ سيد قطب

قررت الحكومة إباحة استيراد البرتقال من الخارج فى الموسم القادم بعد أن كانت قد منعته منذ سنوات ، فابتهج لهذا القرار ملايين من المستهلكين ومعظمهم من الفقراء الذين أعجزهم الغلاء الفاحش فى هـذه السنوات عن استكمال غذائهم ، وحرمهم حتى تلك الفاكهة الرخيصة فاكهة البرتقال . واحتج على هذا القرار بضعة نفر من أصحاب مزارع الفاكهة الذين عاد عليهم منع الاستيراد بالفائدة العظيمة طوال هذه السنين ، ولا سيما سنوات الغلاء .

وكانت حجة الحكومة فى إباحة الاستيراد من الخارج أن الأسعار هنا وصلت — بسبب قلة الفاكهة — إلى حد لايستطيع معه الفقراء ولا ذوو الدخل المحدود على العموم أن يشتروا شيئا من الفاكهة لهم ولأبنائهم ، بينما أسعار بعض الفواكه فى بلاد متاخمة لنا زهيدة جدا ، بحيث لا تصل بعد تكاليف شحنها إلى ربع الثمن المحلى فى مصر ، وأن هـذا يحتم فتح باب الاستيراد تيسيرا على هؤلاء الملايين من المستهلكين ، ولو تضرر عشرات أو مئات من أصحاب مزارع الفاكهة ..

أما أصحاب المزارع فراحوا يحتجون بأن " المصلحة القومية " تقتضى إفساح الطريق للفاكهة المحلية لتشجيع الملاك على الإكثار من زراعة أشجار الفاكهة ، وأن هـذه المصلحة القومية تقتضى كذلك عدم إخراج النقود من مصر بشراء الواردات الأجنبية .

وهذا القرار بما أثاره من خلاف بين وجهتى النظر يثير مسألة أساسية أكبر من مسألة البرتقال والفاكهة . تلك المسألة هى : أى السياستين أصلح للمستقبل : سياسة الحماية الجمركية للإنتاج المحلى ولو أدت هذه الحماية إلى ارتفاع الأسعار وزيادة التكاليف على المستهلكين ، أم سياسة التجارة الحرة المؤدية الى خفض الأسعار ولو نشأ عن ذلك بعض الضرر للإنتاج المحلى .

فأما نحن فلا نتردد — حين يكون وضع المسألة كما هو فى حكاية البرتقال — فى أن نؤيد قرار الحكومة ، وفى ألا نلقى بالنا الى حجج زراع الفاكهة الواهية ولو ارتدت ثياب المصلحة القومية ، ذلك أنه من المصلحة العامة أن يستطيع المستهلكون — ومعظمهم من

الفقراء — الحصول على حاجياتهم — ولا سيما الغذاء والكساء — بأيسر التكاليف ، ولا عبرة بمصلحة بضعة نفر من أصحاب رءوس الأموال الذين يهمهم وحدهم الحصول على أكبر ربح ، ولو كان ذلك سببا فى تصعيب الحياة على الملايين ! .

نعم قد يجوز التردد أمام الأخذ بإحدى السياستين ، اذا كانت هناك صناعة محلية قائمة تستغرق كثيرا من الأيادى العاملة ، ولو تركت بغير حماية جمركية تموت وتتعطل الأيدى العاملة فيها . ففى هذه الحالة يقف الإنسان للموازنة بين النفع الذى يعود على المستهلكين لو ترك باب الاستيراد مفتوحا فانخفضت الأسعار بسبب المنافسة ، وبين الضرر الذى يحيق بالأيادى العاملة من التعطل لو ماتت هذه الصناعة القائمة . وعلى نتيجة الموازنة ينبغى اتخاذ سياسة معينة .

أما فى مثل حالة استيراد الفاكهة فهذه الموازنة لا معنى لها إذ أن زراعة الفاكهة لا تستغرق من الأيادى العاملة أكثر مما تستغرقه الزراعات الأخرى ، فالضرر الذى يعود من الاستيراد مقصور على بضع عشرات أو مئات من زراع الفاكهة ، وهؤلاء لا تساوى مصلحتهم الصغيرة المحدودة شيئا أمام المصلحة الكبيرة المحققة للجماهير التى تعد بالملايين .

وحين تتعارض مصلحة ملايين من الناس مع مصلحة عشرات أو مئات فإن أية سياسة اجتماعية رشيدة لا بد أن تفضل مصلحة أولئك على مصلحة هؤلاء ، وهو ما قامت به الحكومة المصرية حين قررت إباحة الاستيراد .

يجب ألا تخدعنا صيحات رءوس الأموال التى تموه مصلحتها الخاصة و تلبسها رداء القومية والوطنية ، فالقومية التى لا ينال الطبقة الفقيرة منها إلا (تعيرها) كما يقولون — هى قومية زائفة و تمويه يجب ألا يخدعنا عن حقيقة البواعث الشخصية لهذه الصيحات .

والمثل الحاضر فى استيراد البرتقال شاهد واضح على ما نقول . فلقد كانت العشر البرتقالات تباع بقرش على الأكثر فأصبحت الواحدة بعد حظر الاستيراد تباع بقرش على الأقل ، ولم يستفد من هذا الغلاء الا أصحاب مزارع الفاكهة وتجارها وهم طائفة محدودة قليلة العدد وعاد الضرر على المستهلكين الذين كانوا يجدون من هذه الفاكهة الرخيصة تكملة لغذائهم تحوى بعض الفيتامينات والأملاح المفيدة .

وقد نشأ قرار حظر الاستيراد فى السنوات الماضية بناء على دعوى (المصلحة القومية) وهذه المصلحة لا تعنى فى مثل هذا الوضع إلا فائدة رءوس الأموال على حساب الشعب المحروم .

وقد يقال : إن هناك رءوس أموال أجنبية تنتفع بإباحة الاستيراد كما تنتفع رءوس الأموال القومية بمنعه ، وهذا صحيح . ولكن الفارق بين الحالتين ، أن الشعب يستفيد

فى الحالة الأولى رخصا فى الأسعار وتخفيفا فى الأعباء ويتمكن من التغذى بفاكهة مفيدة وأنه فى الحالة الثانية يحرم من كل هذه المزايا .

وهنا نصل الى مفرق الطريق بين القومية والعالمية ، ونواجه المسألة وجها لوجه . ويجب أن نكون صريحين فى مواجهتها ، وألا نخدع بالحجج المزيفة عن المصالح القومية . أى يجب أن نقول ، ان مصلحة رءوس الأموال هى مصلحة موحدة فى العالم بالقياس الى الطبقات الفقيرة ، وأن كل ما يسهل الحياة ويسر تكاليفها على الفقراء يجب أن يؤخذ به ، دون أن يؤبه لحكاية المصالح القومية المزيفة التى يحتج بها فى مثل هذه الأحوال ، كما احتج بها فى مسألة استيراد البرتقال .

ولقد أحسنت الحكومة صنعا فى أنها لم تصغ لهذا الكلام المزيف عن المصلحة القومية الموهومة ، ولم تأخذ بكلام أصحاب مزارع الفاكهة ، وهى بهذا ترجح مصلحة المستهلكين وهم يعدون بالملايين على مصلحة الملاك والتجار وهم حفنة لا يقاس عددها إلى أولئك الملايين .

نعم توجد حالات يكون من الخير فيها أن يتحمل المستهلكون بعض المصاعب فى ارتفاع أسعار البضائع المحلية . وذلك فى حالة واحدة أشرنا إليها فيما تقدم ، تلك أن يرجح خير الطبقات العاملة فى صناعة ما على الشر الذى يصيب المستهلكين من ارتفاع السعر ، وهى حالة قليلة الوقوع .

وقد لا يكون الرخص وحده مزية ، فقد يكون فى بقاء صناعة محلية وحمايتها من المنافسة رفع لمستوى طبقة من طبقات الشعب تنتج أو تنتفع ببقاء هذه الصناعة لأنها تدفع أجورا عالية لعدد كبير من العمال أو تستهلك محصولا يتقاضى العاملون فيه أجورا مناسبة . ففى هذه الحالة يكون من الخير أن يساهم المستهلك فى دفع هذه الأجور بالاقدام على استهلاك الصناعة المحلية الغالية ، لأن دفع أجور عالية يساعد على التوازن بين الإيراد وبين ارتفاع الأسعار .

أما منع الاستيراد أو رفع الرسوم الجمركية لحماية محصول أو إنتاج محلى ، لا يستفيد من حمايته إلا رءوس الأموال ، أى العدد القليل من المساهمين أو المنتجين ، فعمل لم تعد حجة المصلحة القومية تبرره ، وما هذه إلا ستار للمصالح الخاصة على حساب المستهلكين المساكين .

وكل من يجعلنى أدفع فى البرتقالة الواحدة قرشا بدل المليم ، وفى رغيف الخبز قرشا بدل نصف القرش ، وفى متر الكساء جنيها بدل ربع جنيه ، لا لشىء إلا ليستفيد بضع عشرات أو مئات من أصحاب رءوس الأموال ، ثم يحاول أن يموه على باسم الوطنية والقومية إنما يغشنى ويخدعنى ، ويستخدم الوطنية والقومية ستارا لأغراض شخصية ، ليس الشعب مكلفا بتحقيقها وتحمل نتائجها ، ومن واجب الحكومة أن تحمينى من هذا الغش ، وتعمل على تيسير الحياة لى من أى طريق كما صنعت فى مسألة البرتقال .

وقد يقال : إن رأس المال الذى يتمتع بالحماية والحظر هو رأس مال قومى ، وأن رأس المال الذى يتمتع بالحرية والاباحة هو رأس مال أجنبى ، وأن مصلحة الاقتصاد القومى تقتضى تفضيل الحالة الأولى على الحالة الثانية .

ولكن هذا منطق قديم لا نعتقد أنه يتفق مع العالم الجديد . العالم الذى سيقوم على الحريات الأربع وفى مقدمتها : التحرر من الجوع . فحين تصل المسألة إلى المساس بالغذاء والكساء من ضروريات الحياة تسقط كل حجة حتى حجة القومية ذاتها ؛ فالقومية لا يجوز أن تحرمنى من ضروريات الحياة . والوضع الذى ييسر الحياة على ملايين الفقراء ويرفع مستوى حياتهم هو الوضع المطلوب قبل كل شىء بالنسبة لهؤلاء الفقراء .

والقومية يجب أن تحاول التوفيق بينها وبين المصلحة العامة ؛ لا أن تتحقق على حساب الملايين من السكان ، ولحساب بعض الألوف منهم فى النهاية . وهؤلاء القلائل الذين يطالبوننى أن أحقق المصلحة القومية يجب أن يشتركوا معى فى مغارم هذه القومية وألا ينفردوا بمغانمها ، حتى إذا هممت الحكومة بأى إجراء يحقق العدالة ، صاحوا باسم القومية ضد هذا الإجراء !

بعض الصناعات والمنتجات المحلية تدر أرباحا هائلة على العدد القليل من المساهمين فيها أو القائمين بها ، وهى تباع للمستهلكين بأسعار عالية تحقق هذه الأرباح الهائلة ، ولو بيعت هذه المنتجات بنصف السعر الذى تباع به لأدرت على المساهمين أرباحا معقولة . وهؤلاء المساهمون هم الذين يطالبون المستهلكين باسم القومية أن يستهلكوا منتجاتهم ويفضلوها على الواردات الأجنبية أو يطالبون الحكومة بحظر الاستيراد أو رفع الضرائب الجمركية بقصد الحماية . أفليس من القومية أن يقللوا هم من أرباحهم بعض الشىء بخفض الأثمان أو برفع أجور العمال المنتجين ؟ وهل تقف حدود القومية عند تمتيل المستهلك باهظ الأسعار لتحقيق أرباح عالية لبضع مئات أو عدة ألوف ؟

لقد ظلت صيحة الوطنية والقومية تموه علينا الحقائق فيجب أن ننتبه الآن لها . وتصرف الحكومة فى مسألة استيراد البرتقال مثل لهذا الانتباه ، فينبغى أن تكون لنا سياسة عامة تتوافر فيها هذه اليقظة ، وأن يتجه ثمنا كله إلى تيسير الحياة على الفقراء . إما بخفض الأسعار أو برفع الدخل ، فإذا تعارض هذا مع مصلحة رءوس الأموال القومية أو الأجنبية فيجب أن نجد فى أنفسنا الشجاعة الكافية لمقاومة الصياح باسم المصلحة القومية كما وجدناها ونحن نقرر إباحة استيراد البرتقال ؛

سيد قطب